الاراضي القومية التي سلمت لها للعرب من اجل العمل بها»كما اشار الى عيبوتسات قامت بتأجير مئات من الدونمات الى اجراء عرب مقابل ٥٠٪ من المحصول[٣٤].

يتبين مما سبق ان هناك وجهتي نظر تجاه العمل العربي في اسرائيل؛ وجهة النظر الرسمية التي تحاول ضبط كيفية الاعداد المطلوبة وكميتها للحيلولة دون حدوث تغيير في بنيّة المجتمع الاسرائيلي، ووجهة نظر ارباب العمل الذي ينظرون الى الامور من منظار تحقيق اكبر فائض للقيمة. ورغم محاولات السلطات الحكومية منع تشكيل ظاهرة نشوء طبقة الافندية، وطبقة مؤجري الأراضي من اليهود إلا انه قلما نجد «عاملاً يهوديا مستعدا لقطف البندورة»، حيث اصبحت كلمة مزارع تعني في الحقيقة «من يراقب عماله وعاملاته من العرب»[٣٥].

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل

لا توجد احصائيات دقيقة عن عدد العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل، حيث لا تقدم مكاتب الاستخدام الاسرائيلية سوى أعداد العمال المسجلين لديها، أي تلك الفئة التي صرح لها بالعمل في اسرائيل، وتحمل بطاقة عمل؛ وهذه لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع العاملين. وهناك فئة ثانية يعتبر عملها مشروعا داخل اسرائيل لحصولها على بطاقات تخوّلها العمل هناك، إلا أنها غير مسجلة لدى مكاتب الاستخدام. وهذه الفئة أكبر عدداً من الأولى. غير أن غالبية العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل لا تعمل بناءً على تصاريح أو بطاقات. وهذه الغالبية الممنوعة رسميا من العمل[٣٦] يشتدّ عليها الطلب أكثر من الفئتين الأخريين من قبل القطاع الخاص للاقتصاد الاسرائيلي. وعليه فإن الأرقام الرسمية لأعداد العاملين في اسرائيل والتي تم اعتمادها، في الفصل السابق، أقل بكثير من الأعداد الفعلية.

وقد جاء، في تقرير لوزارة العمل صادر عن إدارة شعبة المناطق المحتلة، أن هناك أربعة يعملون بطرق غير رسمية مقابل كل خمسة عمال مسجلين، رسميا، لدى مكاتب الاستخدام[٣٧]. وبتقدير حانوخ سميث، مدير مركز التخطيط لدى وزارة العمل، فإن العاملين بطرق غير رسمية يزيد عن ضعفي العدد الرسمي[٣٨]. ويعمل أكثر من ٧١٪ من هؤلاء في تل – أبيب*. والجدير بالذكر، أن هذه التقديرات لا تشمل اعداد العاملين من القدس لاعتبارات سياسية**. وبناء على هذا، يمكن تقدير اعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بما لا يتجاوز الـ ١٣٥ ألفا، باعتبار أن عدد المسجلين في سنة ١٩٧٨ بلغ ٦٥,٤ ألف عامل.

ومنذ بداية ١٩٧١، أخذ تزايد أعداد العمال غير المسجلين من المناطق المحتلة يشكّل مصدر قلق للسلطات الاسرائيلية، وذلك بسبب صعوبة حصر عددهم، وما يترتب

---

* حسب تقدير تيومان مفوض الشرطة في تل – أبيب أن خمسين ألفا من بين سبعين ألفا يعملون في تل – أبيب وحدها[٣٩].

** بلغ عدد العمال المنتظمين في مجلس عمال القدس ٦٥٠٠ عامل وهؤلاء يشكلون نصف مجموع العاملين من القدس في اسرائيل في سنة ١٩٧١[٤٠].